التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي وتداعياته على ليبيا

د. فرج مصباح إمبارك*

المستخلص

هدفj هذه الدراسة إلى التعرف على تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على ليبيا، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2014 حتى نهاية عام 2023م، واستخدم الباحث في دراسته العديد من المناهج كالمنهج التحليلي والمنهج المقارن للتأكد من صحة الفرضية، وقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور، الأول بعنوان، دوافع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، وحمل الثاني عنوان مجالات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، والمحور الثالث بعنوان تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على الوضع الأمني في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، فدول الساحل الإفريقي ستشهد المزيد من التنافس الفرنسي الروسي نتيجة لاختلاف المصالح بين الدولتين حولها، لا سيما في ظل التراجع الفرنسي في المنطقة لصالح النفوذ الروسي، وستشهد دول المنطقة حالة من عدم الاستقرار السياسي، وفوضى أمنية تتعدى حدودها، لتتأثر بها دول الجوار ومنها ليبيا، التي قد تصبح ساحة لتصفية الحسابات بين القوتين المتنافستين، وللحد من التداعيات السلبية لهذا التنافس على ليبيا أوصت الدراسة بضرورة تعاون الدولة الليبية مع دول الجوار لمراقبة حدودها الجنوبية للتصدي للجماعات المتطرفة والهجرة غير الشريعة التي قد تنشط نتيجة لهذا التنافس، وأن تنأى بنفسها عن الانخراط في حروب بالوكالة، أو الاصطفاف إلى جانب طرف ضد الآخر.

الكلمات المفتاحية؛ التنافس الدولي – فرنسا – روسيا – دول الساحل الإفريقي – الوضع الأمني في ليبيا.

* د. فرج مصباح إمبارك، جامعة الجفرة كلية إدارة الأعمال– قسم العلوم السياسية.

المقدمة

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بموقع استراتيجي، فضلاً عما تملكه من موارد طبيعية، وذلك جعلها تقع ضمن اهتمامات القوى الدولية والإقليمية التي تتنافس من أجل إعادة تمركزها في القارة السمراء، ومن بينها فرنسا وروسيا اللتان تتنافسان في تلك المنطقة، بغية الاستفادة بتلك الموارد، وبحثاً عن مناطق نفوذ تؤهلها للقيام بدور فعال ومؤثر على الساحة الدولية، إلى جانب تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية. هذا التنافس ستكون له تداعيات على الدول المجاورة، ومن بينها ليبيا، لذا ستحاول الورقة البحثية تسليط الضوء على التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي وتداعياته على ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية الرئيسة لهذه الدراسة في إبراز تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على ليبيا، ومن هنا يصبح التساؤل الرئيس الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه: "إلى أي حد سيكون للتنافس الفرنسي الروسي في دول الساحل الإفريقي تداعيات على الوضع الأمني في ليبيا؟

في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي ماهي دوافع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، والأهداف التي تسعى كل دولة إلى تحقيقها، وأبعاد ذلك التنافس على ليبيا؟

الفرضية:

أسهم الموقع الاستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي وما تمتلكه من موارد مهمة في زيادة حدة التنافس بين فرنسا وروسيا ما أفرز تداعيات سلبية على ليبيا.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دوافع التنافس الفرنسي الروسي في دول الساحل الإفريقي، والمجالات التي يحتدم التنافس حولها، والاستراتيجية التي تبنتها كل دولة لتحقيق أهدافها في المنطقة،

وتداعيات ذلك على ليبيا، لا سيما وأنها تعيش أوضاعاً غير مستقرة بسبب الانقسام السياسي الذي تشهده في المرحلة الراهنة.

أهمية الدراسة:

يعد موضوع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي التي تتمتع بموقع جيو سياسي ولديها وفرة بالموارد الطبيعية من المواضيع التي تشغل بال المهتمين بمجال العلاقات الدولية، إذ إن هذه الدول تطمح من وراء هذا التنافس إلى تأكيد دورها على الساحة العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يكون له تبعات سلبية قد لا تقتصر على الدول المعنية بذلك التنافس، بل قد يتعدى حدودها ليؤثر في أمن واستقرار الدول المجاورة لها ومنها ليبيا.

منهجية الدراسة:

تتبنى الدراسة المنهج التحليلي لتحليل دوافع وأسباب التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي، وكذلك المنهج المقارن للتعرف على السياسة التي اتبعتها كل دولة في تعاملها مع دول المنطقة لتحقيق أهدافها.

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: حددت فترة الدراسة لتمتد من عام 2014 حتى عام 2023 وهي الفترة التي شهدت بروز الدور الروسي في منطقة الساحل الإفريقي.

الحدود المكانية:

ستشمل الدراسة دول الساحل الإفريقي والتي تقع ضمن المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء بوصفها امتداداً إقليمياً بين البحر الأحمر شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً التي تشمل

السودان والنيجر وتشاد ومالي وموريتانيا والسنغال، وكثيراً ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل بوركينا فاسو ونيجيريا وجزر الرأس الأخضر والصحراء الجزائرية جنوباً[1].

المحور الأول دوافع التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي

يعود الوجود الفرنسي في دول الساحل الإفريقي إلى العصر الاستعماري القديم، وعقب حصول تلك الدول على الاستقلال حرصت فرنسا على أن تظل المنطقة تابعة، إذ تعدها إحدى مناطق نفوذها منذ قرون خلت، حيث عقدت معها عديد الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية، وبفضل تلك الاتفاقيات تمكنت فرنسا من التدخل في الشئون الداخلية لدول الساحل الإفريقي تحت ذرائع مختلفة؛ منها تحقيق الأمن الإنساني ومساعدة الدول الفاشلة للنهوض بنفسها، وإن ظلت تلك السياسات مجرد شعارات لتبرير الوجود الفرنسي[2].

كما سعت فرنسا لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية، فتمثلت أهدافها الاقتصادية في البحث عن أسواق تستوعب السلع الصناعية المدنية التي تصنعها، وتأمين الموارد الأولية لديمومة تلك الصناعات، واستغلال الثروات الطبيعية التي تزخر بها تلك الدول من نفط وذهب وماس ويورانيوم، فموريتانيا لديها مخزون هام من الحديد، والنيجر تحتل المركز الرابع عالمياً في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي، وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات أوروبا، وتعد الشركة الفرنسية Ereva من أكبر الشركات المستثمرة في حقول اليورانيوم بالنيجر[3]، ولهذا قسمت الدول

1 – جميل علاق " استراتيجية التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء "، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية، العدد 19، (ديسمبر 2014)، ص333.

2 – وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي أنموذج المنطقة الفرانكونية (الجزائر) رسالة للحصول على الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، (2014–2015)، ص44، 45.

3 – مشرط يحي "الاستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي "**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، الجزائر: (28 / 08/ 2018)، ص68.

الإفريقية إلى أربع مجموعات كانت السنغال ضمن المجموعة الأولى، وضمت الثانية كل من تشاد وموريتانيا وإفريقيا الوسطي[1].

أما مصالحها الاستراتيجية؛ فتحددت في الوصول إلى الموارد الطبيعية التي تمتلكها دول القارة لا سيما دول الساحل الإفريقي، والسيطرة على المواقع الاستراتيجية التي تتمتع بها بعض الدول، فجيبوتي تتواجد على أراضيها قوات فرنسية، وبها قاعدة كامب لموان العسكرية التي أنشئت منذ عام 1977 نظراً لموقعها المتميز الذي يمنحها سهولة مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بالإضافة إلى إنشائها عدداً من القواعد العسكرية في النيجر، وسعيها للحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الإفريقية الموالية لها، وإقامة العلاقات الدبلوماسية مع أكثر من 45 دولة إفريقية[2]، والتصدي لمحاولات القوى الدولية المنافسة لها التي تهدد مصالحها في تلك المنطقة كالاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة، والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وغيرها من الدول الإقليمية في الوقت الراهن.

وتمثلت المصالح السياسية في استمرار هيمنتها على دول القارة، ومنها دول الساحل الإفريقي بما يعود عليها بالنفع من خلال كسب تأييد إفريقي داخل أروقة المنظمات الدولية، وضمان استمرارها قوة دولية كبرى في المجتمع الدولي[3].

ولتحقيق تلك الأهداف ولضمان سيطرتها على دول المنطقة كونت فرنسا ما يعرف برابطة الدول الفرنكوفونية التي منذ عام 1970 ضمت الدول الناطقة بالفرنسية، وأنشأت القمة الفرنسية الإفريقية في فبراير 1973 التي تُعقد بشكل دوري[4].

---

1 – عزوز حسان، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد أبوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018– 2019م، ص 21.

2 – المرجع السابق، ص 21.

3 – المرجع السابق، ص21.

4 – نور طارق جمال الدين التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي، المركز الديمقراطي العربي، (تاريخ الدخول 09/22/ 2023، ساعة الدخول 2:40) نقلا عن: https://democraticac.de/?p=89807

وأمام التطورات التي شهدتها كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر عقب الانقلابات العسكرية وتوجه قادة الانقلاب فيها إلى إلغاء الاتفاقيات العسكرية مع فرنسا، اضطرت الأخيرة في 9 نوفمبر عام 2022 إلى وضع استراتيجية جديدة في المنطقة للمرحلة المقبلة تضمن سحب كل القوات المشاركة في عملية برخان في منطقة الساحل الإفريقي التي كانت قد بدأتها عام 2014 للقضاء على الجماعات المسلحة، التي يصل قوامها الى 3 آلاف جندي موزعين في النيجر وتشاد وبوركينا فاسو، جاء ذلك عَقب انسحاب القوات الفرنسية من مالي عام 2022 التي دامت نحو 9 أعوام تحت دعوى محاربة الإرهاب في إفريقيا[1]، فضلا عن تعهد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بسحب سفير بلاده من العاصمة نيامي ومغادرة الجنود الفرنسيين نهاية عام 2023 [2] عقب فشل محاولاتها في استعادة النظام الدستوري والرئيس محمد بازوم المعزول إلى سدة الحكم .

أما روسيا فقد تبنت استراتيجية جديدة تهدف من خلالها إلى الاهتمام بالقارة السمراء بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة، لا سيما بعد تراجع سياستها نحو القارة دام عقوداً، حيث تتطلع للاستفادة بالموقع الجيو سياسي الذي تتميز به دول المنطقة، ومن مواردها الطبيعة التي تزخر بها، ما قد يمكنها من تعزيز موقعها على المستوى العالمي، لا سيما وأنها تعمل على إعادة بناء النظام الدولي إلى نظام متعدد الأطراف بدلاً من نظام أُحَادِي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويعود سبب اهتمام روسيا بدول الساحل الإفريقي إلى العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية؛ فسياسياً تتطلع روسيا إلى نسج علاقات سياسية ودبلوماسية مع دول منطقة الساحل الإفريقي نظراً لما تتمتع به من موقع استراتيجي لكونها مفترق طرق يربط بين الأقاليم الخمسة للقارة الإفريقية[3]، فضلاً

1 – المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات: أمن دولي – أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي، (تاريخ الدخول 12/ 9 /2023، 11:00)، نقلا عن: .https ;ll www euroarabct.com

2 – تامر الهلالي: تراجع الغرب في الساحل الإفريقي أفسح المجال ل" القاعدة"، (تاريخ الدخول: 2023/9/27، ساعة الدخول 11:22)، نقلا عن: .https;llaawsat.com.

3 – هند جمعة علي، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023،.ص4، (تاريخ الدخول 2023/8/28، ساعة الدخول 14:33)، نقلا عن: https://www.bayancenter.org/2023/04/9647

عن مساعدتها على فك العزلة التي فُرِضَت عليها من قبل الغرب والولايات المتحدة الأمريكية عقب ضمها شبه جزيرة القرم عام 2014، وبسبب حربها على أوكرانيا في 2022/02/24 كما أنها ترمي إلى الاستفادة بعدد الاصوات الإفريقية ومساندة دول المنطقة لها في المحافل الدولية، لاسيما بعد خوضها حرباً عسكرية ضد أوكرانيا، فقد تضامنت العديد من الدول الإفريقية مع روسيا في حربها ضد أوكرانيا، وامتنعت عن إدانتها في المحافل الدولية.

الجدير بالذكر أن دول القارة الإفريقية تشكل ربع الأعضاء المصوَتين في الأمم المتحدة، وفي العديد من المنظمات الدولية والمؤتمرات والندوات[1]، لذلك تمثل هذه الدول متغيراً مهماً يمْكن روسيا من القيام بدور مؤثر على الساحة الدولية. وعلى المستوى الاقتصادي تدرك روسيا الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي، فبعض الدول ومنها الكاميرون وتشاد ونيجيريا تتميز بوفرة مواردها من النفط والغاز، وأخرى بمناجم الذهب كمالي وبوركينا فاسو، والنيجر الغنية باليورانيوم، ولتحقيق ذلك نشطت الشركات الروسية في عدد من تلك الدول، فقامت شركة التعدين الروسية بالعديد من المشاريع في مجال التعدين، حيث زادت حصتها في أنجولا من المنتج المحلي إلى 41 بالمئة في صفقة وفرت لشركة الماس العملاقة قاعدة إنتاج حارج روسيا، وتعمل شركة روسيا توم للطاقة النووية المدنية لدخول سوق اليورانيوم في النيجر[2].

تأتي الأهداف العسكرية في القارة الإفريقية ضمن أولويات سياستها الخارجية نظراً لأهميتها من الناحية التجارية، ولهذا عززت من تعاونها مع دول الساحل الإفريقي عبر عقد العديد من الاتفاقيات العسكرية والأمنية مع بوركينافاسو ومالي والنيجر، وذلك سمح لروسيا بتقديم برامج تدريب وتعليم وطب لأغراض عسكرية، كما أبرمت بعض الشركات الروسية (rosobronoxport) صفقات بيع الأسلحة

1 – سمية رمدوم، " إفريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة"، **مجلة متابعات إفريقية**، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد 27، (ذو القعدة 1443 – يونيو 2022)، ص21.

2– عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا، جامعة 8 ماي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة للحصول على درجة الماستر، (السنة الجامعية 2021–2022)، ص82.

لكل من بوركينافاسو ومالي وتشاد، ودعمت التيارات السياسية والشخصيات والقيادات المعارضة للدور الفرنسي في المنطقة [1].

لقد تمكنت روسيا من النفاذ إلى منطقة الساحل الإفريقي عَقِبَ فشل القوات الفرنسية في محاربة الإرهاب والجماعات المسلحة في المنطقة، ومساندتها لهذه الدول وتزويدها بالأسلحة المطلوبة من دون شروط، كما تفعل الدول الغربية، ومنها فرنسا. إلى جانب ذلك قامت الشركات الأمنية الروسية بدور فاعل في تقديم الخدمات الأمنية لعدد من دول الساحل، حيث قدمت شركة فاغنر العسكرية خدمات للسودان والكونغو الديمقراطية والنيجر ومالي، مقابل حصولها على امتيازات النفط والتعدين[2]، فضلاً عن نشاطها في دول أخرى مثل إفريقيا الوسطى وليبيا، كل ذلك جاء على حساب المصالح الفرنسية التي لطالما سعت لاستغلال تلك الثروات، والإبقاء على نفوذها في هذه الدول.

المحور الثاني: مجالات التنافس الفرنسي – الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي

تبذل روسيا جهوداً حثيثة للبحث لها عن دور فعال ومؤثر في دول الساحل الإفريقي وعموم إفريقيا، وأن جاء ذلك على حساب الدور الفرنسي، الذي بدأ يتراجع في الآونة الأخيرة، عقب فشلها في محاربة الإرهاب، وتنامي مشاعر العداء للوجود الفرنسي في المنطقة. من هذا المنطلق؛ وفي إطار محاولة كل دولة تأكيد دورها ونفوذها في المنطقة، بدت تلوح في الأفق مظاهر التنافس بين الدولتين التي يمكن تحديدها في المجالات التالية:

1 – عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا، المرجع السابق، ص79.

2 – المرجع السابق، ص80.

أولاً: المجال السياسي

تحاول فرنسا الحفاظ على تحالفاتها التقليدية مع العديد من دول الساحل الإفريقي، والحيلولة دون بروز قوى دولية تنافسها هذا الدور، لا سيما روسيا التي تتهمها بتدبير الانقلاب العسكري في مالي عام 2020، وأطاحت بالرئيس إبراهيم كيتا الموالي لها آنذاك، وتمخض عن ذلك تحالف باماكو مع روسيا[1].

عقب هذا الانقلاب شعرت فرنسا بأن دورها ونفوذها بدأ يتقلص رويداً رويداً، لذا، قرر الرئيس الفرنسي ماكرون إنهاء عملية برفان في منطقة الساحل، وتقليص عدد قوات بلاده من 5100 عسكري إلى ما بين 2500 و 3000 عنصر، ثم انسحابها بشكل كامل من مدن تيساليت وكيدال وتومبوكتو في الشمال المالي[2]، انتقدت باماكو القرار الفرنسي وعدته تخلياً من قبل فرنسا عن أحد شركائها في المنطقة، وأنه أُتخذ دون مراعاة لشروط التنسيق والتشاور مع شركائها المتمثلين في الأمم المتحدة والحكومة المالية، لتصبح مالي فيما بعد أرضاً خصبة لجنود فاغنر والنفوذ الروسي[3].

سارت بوركينافاسو على خُطى جارتها مالي عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس روش مارك كريستيان في يناير 2022، وفور الانقلاب طلب المتظاهرون من روسيا تقديم مساعدة عسكرية من أجل محاربة الجماعات المسلحة التي سيطرت على أجزاء واسعة من البلاد، وفي بداية عام 2023 طالبت حكومة البلاد من القوات الفرنسية مغادرة البلاد خلال شهر، لتفسح المجال أمام قوات فاغنر التي انتشرت في البلاد، ونشطت في المجال السياسي من خلال دعمها للحكومات الموالية لروسية لا سيما عقب إعلان الرئيس الغاني نانا أكوفو أدو أن بوركينا فاسو أنهت – على غرار مالي – اتفاقاً مع فاغنر لنشر قواتها في البلاد [4]، مقابل حصولها على منجم ذهب في جنوب بور كينا فاسو نظير الخدمات التي تقدمها.

---

1 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي "، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، م 10، ع 01، (2023)، ص172.

2 – جمال الدين على " العلاقات الفرنسية الإفريقية: تحول موازين القوى والتوجهات "، (تاريخ الدخول 2023/12،10، ساعة الدخول 17:20)، نقلا عن: https;ll www;orsam.orgtrihome– page.

3 – المرجع نفسه.

4 – هند جمعة على، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، مرجع سبق ذكره، ص11.

إلى جانب ما تقدم دعمت موسكو السلطة الحاكمة في غينيا لا سيما عقب إجراء الرئيس ألفا كوندي تعديلات دستورية مكنته من الاستمرار في السلطة رغم التحذير الفرنسي لهذه الخطوة، ودعمت كذلك رئيس إفريقيا الوسطى فوستان تو إديرا الذى استعان ببعض المستشارين الروس[1].

وفي إطار كسب المزيد من الحلفاء بدول الساحل الإفريقي نشطت الخارجية الروسية، وكثفت من زياراتها للمنطقة، حيث قام وزير الخارجية سيرغي لافروف عقب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراي 2022 بزيارة العديد من دول الساحل الإفريقي ودول أخرى إفريقية، وهو ما أزعج الدول الأوربية التي بدورها كثفت هي الأخرى من زياراتها للمنطقة لمحاصرة النفوذ الروسي.

ثانياً: في المجال الاقتصادي

شهدت دول المنطقة تنافساً شديداً بين الشركات الفرنسية الشريك التقليدي، والشركات الروسية التي تعد المنافس القوي والمهدد للمصالح الفرنسية، حيث كان التنافس بين شركة posatom الروسية للطاقة النووية والشركة الفرنسية avenda للحصول على عقود الامتيازات في دول المنطقة[2]. ونشطت العديد من الشركات الفرنسية في مجال الطاقة والغاز والتعدين والطاقة النووية، وإبرام العديد من العقود المتعلقة بصفقات الأسلحة، ومنها شركة **مثل:** gold (Nord و Rosatom) [3].

وفي المقابل سعت روسيا إلى تأسيس شركات اقتصادية وتجارية مع دول الساحل، من أجل الحصول على فرص تجارية واستثمارية في المنطقة، لا سيما في مشاريع الطاقة، وتطوير الطاقة النووية، وبيع الأسلحة، وتعمل على الاستفادة بالموارد الطبيعية من الدول الغنية بها مثل الكاميرون وتشاد والنيجر ومالي وبوركينا فاسو، وتستورد كذلك الموارد المعنية مثل الماس من افريقيا الوسطى، كما توسعت

1 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص173.
2 – المرجع نفسه، ص173.
3 – هند جمعة على، التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل، مرجع سبق ذكره، ص13.

الشركات الروسية في الاستثمار في قطاع الثروات المعدنية مثل الذهب في دول غينيا وبوركينا فاسو ومالي [1].

ثالثاً: المجال العسكري والأمني

يمثل التواجد العسكري الروسي في منطقة الساحل الإفريقي، وتزويد حكومات تلك الدول، وإرسال مستشارين ومتخصصين في مجال الأمن لتحقيق الاستقرار تهديداً مباشراً للوجود الفرنسي ومصالحها في المنطقة، فعقب فشل فرنسا في تحقيق الاستقرار وفرض الأمن وتحجيم تحركات الجماعات المسلحة، سنحت الفرصة لروسيا بتوقيع عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة مع كل من مالي وإفريقيا الوسطى والنيجر وبوركينافاسو والكاميرون وجامبيا وغانا، وقامت بتزويدها بأسلحة ومعدات عسكرية [2].

شعرت فرنسا بخطورة التقدم الروسي في المنطقة، ومن رغبة حكومات تلك الدول من الاستفادة بالخبرة الروسية في مجال الأمن، فحذرت على لسان مسؤوليها بعض الدول ومنها مالي بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية عنها إن لم تكف عن ذلك[3].

تلك التهديدات لم تَلْقَ صداها لدى حكومات تلك الدول، حيث أخذت قوات الفاغنر الروسية في الانتشار في كل من إفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان ومالي وتشاد والكاميرون[4] في محاولة لملء الفراغ الذي خلفه انسحاب القوات الفرنسية منها، وهو ما يزيد من حدة التنافس بين هاتين القوتين اللتين تتنافسان من أجل تعزيز نفوذهما في المنطقة.

الجدير بالذكر، ووفقا لبعض التقديرات تعتمد بعض الجيوش في منطقة الساحل الإفريقي في تسليحها على السلاح الروسي كمالي، والجيش التشادي، الذي يعتمد عليه بنسبة 90 %، وتعمل روسيا على

1- أحمد عسكر، دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (تاريخ الدخول 2023/10/1، ساعة الدخول، 20:40)، نقلا عن:
https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx

2 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص174.

3 – وحدة الرصد والترجمة، "التنافس بين القوى العظمى الفرنسية – الروسية في الصحراء والساحل"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، (تاريخ الدخول 2023/10/15، ساعة الدخول 1:30)، نقلا عن: https://eurasiaar.org

4 – بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي، مرجع سبق ذكره، ص174.

بناء بعض القواعد العسكرية على غرار قاعدتها العسكرية في السودان بناء على الاتفاق المبرم بين الجانبين عام 2020 بهدف تطويق التحركات الفرنسية والأوربية [1].

المحور الثالث: تداعيات التنافس الفرنسي الروسي تجاه دول الساحل الإفريقي على الوضع الأمني في ليبيا

مّثل التقارب الروسي مع دول الساحل الإفريقي مصدر قلق للدول الغربية، وبصفة خاصة فرنسا التي تتهم روسيا بأنها وراء حالة عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة، ومن المتوقع أن تشهد دول المنطقة حرباً باردة جديدة بين روسيا والدول الغربية، وقد تمتد إلى صراع بين الطرفين إذا ما قررت الدول الغربية نقل الصراع إلى القارة الإفريقية لمحاصرة النفوذ الروسي الذي بدأ يتطور ويهدد أمن ومصالح تلك الدول.

هذا الأمر قد يكون له تداعيات خطيرة على الوضع الأمني لدول الجوار الجغرافي، ومنها ليبيا التي تجاورها كل من النيجر وتشاد والسودان، فقد يتمخض عن حالة عدم الاستقرار في هذه الدول نتيجة للتنافس بين روسيا وفرنسا، الذي قد يصل إلى حد الصراع بينهما إلى أن يصبح الجنوب الليبي مسرحاً لعمليات عسكرية بين عناصر الفاغنر الروسية المنتشرة في الجنوب الليبي والداعمة للانقلابات العسكرية التي شهدتها كل من مالي والنيجر وإفريقيا الوسطي، وبين القوات الفرنسية التي كان لديها قواعد عسكرية في هذه الدول[2]، وتقلّص وجودها عقب تلك الانقلابات وبات نفوذها ومصالحها في المنطقة على المحك.

كما أن انسحاب القوات الفرنسية من هذه الدول عقب تغيير الأنظمة السياسية فيها قد يترك فراغاً أمنياً قد تعجز عناصر الفاغنر عن ملئه، الأمر الذي من شأنه إفساح المجال أمام الجماعات المسلحة لاستعادة نشاطها في تلك الدول، وهو ما يزيد من سوء الأوضاع الأمنية في الجنوب الليبي الذي سيصبح

1 – المرجع السابق، ص174.

2 – إعداد وحدة بحوث الأمن القومي" انقلاب عسكري في النيجر"، (تاريخ الدخول 2023/11،10، ساعة الدخول 2:55)، نقلا عن: https://lcsms.info/wp-content/uploads/2023/07/28

ساحة لتحرك تلك الجماعات[1]، وقد يفسح المجال لتدخل القوى الأوربية وتتخذها ذريعة لبسط نفوذها على الأراضي الليبية بحجة محاربة الإرهاب.

أيضاً قد يساهم التنافس بين روسيا وفرنسا على مناطق النفوذ في دول الساحل الإفريقي في هشاشة الأوضاع الأمنية، ناهيك عن انعدام حالة الاستقرار في تلك الدول، الأمر الذي ينبئ بنزوح أعداد كبيرة من مواطني هذه الدول هرباً من الحروب إلى دول الجوار، وهنا سيكون اللجوء للجنوب الليبي ضمن المناطق المستهدفة، نظراً لوجود امتدادات اجتماعية لكثير من المكونات العربية والتبو والطوارق والهوسا داخل الأراضي الليبية، وسيكون لذلك تبعات خطيرة على النسيج الاجتماعي والديمغرافي في المستقبل بما يهدد الأمن الليبي[2].

فضلاً عن ذلك، هناك تخوف من تضاعف أعداد المهاجرين إلى الحد الذي يفوق إمكانيات الدولة الليبية، ويجعلها عاجزة عن إيجاد حلول ناجحة لمواجهتها وقد تنجح الدول الأوروبية التي تمارس ضغوطاً على الدولة الليبية لإيجاد حلول تسمح بتوطين هؤلاء المهاجرين في الجنوب الليبي في تنفيذ ذلك المخطط الذي أُعّد له مسبقاً [3].

تسعي فرنسا إلى أن يكون لها موطئ قدم في الجنوب الليبي، بعد أن فقدت نفوذها في كل من مالي والنيجر وبوركينا فاسو، من المتوقع احتدام الصراع بين قواتها المتمركزة في تشاد وقوات الفاغنر الروسية التي لها حضور في المنطقة، وذلك يجعل من ليبيا ساحة لتصفية الحسابات بين هاتين الدولتين، لاسيما وأن المنطقة بها ثروات نفطية، وتتمتع بحسابات لوجستية، وأبعاد استراتيجية بالغة الأهمية [4].

---

1 – المرجع السابق.

2 – وحدة الدراسات والتقارير: مكافحة الإرهاب وتهديدات الجماعات المتطرفة في إفريقيا على الأمن الدولي "، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ألمانيا – وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/8، ساعة الدخول 3:15)، نقلا عن:
https ll www. Europabct.com.

3 – إعداد وحدة أبحاث الأمن القومي"، انقلاب عسكري في النيجر، مرجع سبق ذكره.

4 – وحدة التقارير والدراسات رقم 1 " مكافحة الإرهاب، وتداعيات الانقلاب العسكري في النيجر، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات– ألمانيا– وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/22، ساعة الدخول 13:44)، نقلا عن

واستناداً إلى ذلك هناك قلق من أن تتحول الحدود الجنوبية إلى ساحة صراع ملتهبة بين روسيا وفرنسا على خلفية أطماع تدور حول الكعكة الإفريقية، لا سيما النيجر الغنية باليورانيوم التي تحدها ليبيا من الشمال الغنية بالذهب الأسود، التي تتخذ قوات الفاغنر الروسية من قواعدها العسكرية بالشرق والجنوب مقراً لها لتنفيذ أهدافها التوسعية، مقابل تحجيم النفوذ الفرنسي، مرتكزة على ثقلها بالمنطقة، خاصة وأنها تُعَد الآن الشريك الاقتصادي الأول في مالي وبوركينافاسو المواليتين لفرنسا، في الوقت الذي مثّل سقوط نظام بازوم خسارة أخرى لباريس التي لطالما استغلت وجود قواتها بالنيجر لمراقبة الوضع الليبي[1].

الخاتمة

تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بموقع جيو سياسي متميز، ووفرة في الموارد الطبيعية، وذلك جعلها منطقة جذب للقوى الكبرى ومنها فرنسا المستعمر التقليدي لدول المنطقة التي فرضت سيطرتها في مجالات عدة، والرافضة لأي قوى أخرى تنافسها تلك الهيمنة، وروسيا التي تتطلع لأن يكون لها موطئ قدم في المنطقة لاسيما بعد العقوبات التي فُرضت عليها من قبل الغرب بسبب سياستها تجاه جزيرة القرم والحرب على أوكرانيا، إذ تراها منطقة يمكن من خلالها تعزيز مكانتها العالمية، وقد وضعت كل دولة استراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها ومصالحها المختلفة في المنطقة، ونظراً لاختلاف تلك الأهداف والمصالح بات التنافس على أشُدّه بين الدولتين، حيث تبين أن هناك تراجعاً كبيراً للنفوذ الفرنسي في المنطقة لصالح السياسة الروسية التي نجحت إلى حد ما في أن تقدم نفسها بديلاً لفرنسا يمكن الاعتماد عليه في معالجة قضايا عديدة في المنطقة لا سيما عقب الانقلابات العسكرية التي شهدتها بعض الدول، وسقطت على إثرها الأنظمة السياسية التي كانت موالية لفرنسا، وبات لدى الأنظمة العسكرية الجديدة رغبة في التعاون مع روسيا في العديد من المجالات، وأبرزها الجانب العسكري والأمني.

وعليه يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

---

https; ll www. Europabct.com.

1 – كريمة ناجي " تداعيات أحداث النيجر تلقي بظلالها على ليبيا "، (تاريخ الدخول 2023/10/9 ساعة الدخول 22:10)، نقلا عن: https://www.independentarabia.com/node/478401

1. من المتوقع أن تشهد منطقة الساحل الإفريقي المزيد من التنافس بين القوي الكبرى، فالدول الغربية ستدعم فرنسا في تصديها للنفوذ الروسي في المنطقة، وهو ما يُنذِر باشتعال الحروب بين دول المنطقة، ولن تكون دول الجوار، ومنها ليبيا في منأى عنها كونها تتأثر بكل ما يجري في دول الساحل الإفريقي.
2. ساهم التنافس بين فرنسا وروسيا في انعدام الاستقرار السياسي في المنطقة، وهو ما أفضى إلى وقوع انقلابات عسكرية، كما حدث في مالي وبوركينا فاسو والنيجر.
3. قد يصبح الجنوب الليبي ساحة لتصفية الحسابات بين فرنسا وروسيا المتصارعتين في المنطقة واللتين تتمتعان بنفوذ مؤثر في ليبيا، ومن ثم فمن المتوقع أن يسود البلاد حالة من عدم الاستقرار والانفلات الأمني، وقد تشهد البلاد توترات اجتماعية نظراً للامتداد القبلي بين ليبيا ودول الجوار.
4. سيترتب على التنافس بين فرنسا وروسيا في منطقة الساحل نزوح أعداد كبيرة من المهاجرين إلى ليبيا، ما قد يؤثر على العامل الديمغرافي للسكان، ويضرب النسيج الاجتماعي فيها، بل قد تتخذها القوى الغربية ذريعة لتوطين هؤلاء المهاجرين على الأراضي الليبية.
5. نتيجة لفقدان الأنظمة السياسية في دول الساحل الإفريقي السيطرة على حدودها، ستجد الجماعات المسلحة والمتطرفة الظروف مواتية لاستعادة نشاطها في المنطقة، لاسيما بعد انسحاب القوات الفرنسية أعدت حملات عسكرية لمحاربتها، وستنشط عمليات تهريب البشر، كل ذلك سيزيد في هشاشة الوضع الأمني بليبيا.

التوصيات

1. يتعين على الحكومة الليبية تعزيز التنسيق والتعاون مع دول الجوار العربي لتشكيل قوة عسكرية تناط بها مهام مراقبة الحدود الجنوبية للحد من تداعيات التنافس الفرنسي الروسي في دول الساحل الإفريقي، وخطورته على الوضع الأمني في ليبيا، لاسيما فيما يتصل بنشاط الجماعات المسلحة في المنطقة، والجريمة المنظمة، والعمل على احتواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2. للحد من مخاطر تداعيات التنافس الفرنسي الروسي يستوجب على الدولة الليبية النأي بنفسها عن الانخراط والتورط في حروب بالوكالة لصالح دولة بعينها من هاتين الدولتين، أو الاصطفاف إلى جانب طرف ضد الآخر.

المراجع

أولاً: الرسائل العلمية

عبابسة سعيدة، الاستراتيجية الروسية في إفريقيا، جامعة 8 ماي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مذكرة للحصول على درجة الماجستير، 2021-2022.

عبد الرازق بوزيدي، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط دراسة حالة سوريا 2010-2014، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015م.

عزوز حسان، التنافس الفرنسي الصيني في إفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة للحصول على شهادة الماستر أكاديمي، جامعة محمد أبوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018- 2019م.

وحيد رشاش، السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي أنموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2014-2015م.

ثانياً: المجلات العلمية

بومليك نوال، أثر التنافس الدولي في منطقة الساحل الإفريقي على النفوذ الفرنسي "، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

جميل علاق " استراتيجيا التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء "، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، (ديسمبر 2014).

سمية رمدوم، " إفريقيا وعدم استقرار القطبية كيف تبحث القوى الدولية عن التوازن في القارة"، مجلة متابعات إفريقية، العدد 27، (ذو القعدة 1443 – يونيو 2022).

مشرط يحي " الاستراتيجية الأوربية في منطقة الساحل الإفريقي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، الجزائر: (المجلد 05، العدد 02، 2018/8/82).

ثالثاً: الشبكة العنكبوتية:

أحمد عسكر، دوافع التنافس الروسي الفرنسي في منطقة الساحل والصحراء، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (تاريخ الدخول 2023/10/1، ساعة الدخول، 20:40)،
نقلا عن: https://acpss.ahram.org.eg/News/17104.aspx

المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، وحدة الدراسات: أمن دولي – أوروبا، خيارات محدودة في دول الساحل الإفريقي، (تاريخ الدخول 12/ 9 /2023، 11:00)، نقلا عن https ;ll www euroarabct.com.

إعداد وحدة بحوث الأمن القومي" انقلاب عسكري في النيجر"، (تاريخ الدخول، 10،2023/11، ساعة الدخول 2:55)، نقلا عن: https://lcsms.info/wp-content/uploads/2023/07/28

تامر الهلالي، " تراجع الغرب في الساحل الإفريقي أفسح المجال ل" القاعدة "، (تاريخ الدخول: 2023/9/27،ساعة الدخول 11:22)، نقلا عن: https;llaawsat.com

جمال الدين على " العلاقات الفرنسية الإفريقية: تحول موازين القوى والتوجهات "، (تاريخ الدخول 10،2023/12، ساعة الدخول 17:20)، نقلا عن: https;ll www;orsam.orgtrihome- page

كريمة ناجي " تداعيات أحداث النيجر تلقي بظلالها على ليبيا "، (تاريخ الدخول: 2023/10/9، ساعة الدخول 22:10)، نقلا عن: https://www.independentarabia.com/node/478401

نور طارق جمال الدين" التنافس الدولي داخل الساحل الإفريقي"، المركز الديمقراطي العربي، (تاريخ الدخول 09/22/ 2023، ساعة الدخول 2:40) نقلاً عن: ttps://democraticac.de/?p=89807

وحدة الدراسات والتقارير: مكافحة الارهاب وتهديدات الجماعات المتطرفة في إفريقيا على الأمن الدولي "، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات – ألمانيا – وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/8، ساعة الدخول 3:15)، نقلا عن: https ll www. Europabct.com.

وحدة التقارير والدراسات رقم 1 "مكافحة الارهاب، وتداعيات الانقلاب العسكري في النيجر"، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات- المانيا- وهولندا، (تاريخ الدخول 2023/10/22، ساعة الدخول 13:44)، نقلا عن: https; ll www. Europabct.com.

وحدة الرصد والترجمة، "التنافس بين القوى العظمى الفرنسية – الروسية في الصحراء والساحل"، مركز الدراسات العربية الأوراسية، (تاريخ الدخول 2023/10/15، ساعة الدخول 1:30)، نقلا عن: https://eurasiaar.org

هند جمعه علي، "التنافس الروسي الفرنسي في غرب إفريقيا والساحل"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2023، (تاريخ الدخول 2023/8/28، ساعة الدخول 14:33)، نقلا عن: https://www.bayancenter.org/2023/04/9647